

الرباط في: 2012/01/24

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب
المجموعة النيابية للحزب العمالي

كلمة بمناسبة مناقشة البرنامج الحكومي

لسنة: 2012

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة و السادة أعضاء الحكومة،

السيدات و السادة النواب،

الحضور الكريم،

يسعدني باسم المجموعة النيابية للحزب العمالي، و نيابة عن كل مناضلات و مناضلي الحزب، أن أتناول الكلمة لمناقشة تصريحكم الذي قدمتموه أمام البرلمان، و تعمدت استعمال لفظ التصريح الحكومي، لكونه السيد رئيس الحكومة، لا يرقى إلى نعتة بالبرنامج نظرا لكونه إعلان للنوايا، و لا يمكننا في هذا الحال الحكم عن النوايا مهما كانت صادقة، و لكن الحكم يكون على برنامج مرقم و مرتبط بفترات زمنية و مقرون بغلافات مالية.

نعم، يشهد المغرب لحظة تاريخية جد مهمة، حيث يرغب الجميع في التنزيل الديمقراطي لمقتضيات الدستور الجديد، وفي هذا السياق تم تنظيم

انتخابات تشريعية مبكرة أفرزت الخريطة السياسية الراهنة ، والتي كان أملنا جميعا أن تكون بمثابة قطيعة مع الماضي.

إلا أن المرحلة السابقة للانتخابات التشريعية كانت وراء فوزكم بالأغلبية لعدة اعتبارات ، أهمها تقديم مجموعة من الخطابات السياسية و التي كانت عبارة عن التزامات مع المواطنين والمواطنين ، بتزامن مع الحراك الاجتماعي في الشارع العربي، ليتبين باللموس أنها مجرد مزايدات للوصول إلى سدة الحكم. إن التصريح الحكومي المقدم من طرفكم، كشف عن مجموعة من المتناقضات ، جعلته يتراجع جذريا عن كل التعاقدات بشكل يكشف فيه عن غياب رؤية سياسية متماسكة و واضحة، سيما أن التعاقدات والالتزام بها هو صلب و جوهر الأخلاق بالنسبة للسياسيين.

فمختلف الوعود التي قدمها حزب العدالة و التنمية للشعب المغربي ، تم التراجع عنها ولم تعتمد ولو في جزء ضئيل في صلب ما وصفتموه بالبرنامج الحكومي، فقد دشنتم السيد رئيس الحكومة المرحلة السياسية بالترامي في أحضان من حكموا المغرب لسنوات عدة، بعدما كنتم تتعهدون بعدم إشراك أي وزير سابق و تحاربون التقنوقراط بلا هوادة، الآن تراجعتم عن البرنامج المتعاقد به مع الشعب ثم تنازلتم عن مختلف القطاعات الحيوية من تعليم وصحة وسكن وتشغيل وكذا المالية بهدف التهرب من المسؤولية والمحاسبة وخوفا من المستقبل، و كونتم حكومتكم من ثلاثة أطراف و ليست خمسة، و هي العدالة و التنمية، و الحكومات السابقة، و حكومة الظل، بهندسة أحد الأقطاب السياسية التي كنتم تعتبرونه السيد رئيس الحكومة بمثابة خط أحمر للتعامل مع الدولة، و خضتم من أجله معاركا اعتبرتموها مبدئية ليتحول بعد ذلك المهندس من خصم إلى حبيب يؤخذ برأيه.

ولعل النقطة الوحيدة التي كنتم فيها السيد رئيس الحكومة منسجما مع اختياراتكم المرجعية بدل خطاباتكم السياسية تتعلق بتغيب النساء في الحكومة ، بسبب انتمائكم للتيار المحافظ ذي الرؤية الخاصة للمرأة ، لذا فلن نسائلكم عن ذلك ، بل إن عدم تطبيق الفصل 19 و مبدأ المناصفة ينبغي أن يوجه كسؤال إلى الهيئات الديمقراطية الحداثية المتحالفة معكم و التي أسرى بها زمن البقاء في سدة الحكم من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين و في واضحة النهار.

إن التصريح الحكومي، لا يحتاج إلى قراءة للتأكد من أنه مجرد خليط غير متجانس من شبه اقتراحات عامة و فارغة بعيدة عن انتظارات الشعب المغربي، فأين الاقتراحات العملية لإيجاد حلول لمعضلة الصحة، و خاصة المستشفيات التي وصفت من طرفكم في وقت سابق بالمقابر ؟ أين الحلول العملية، الممكنة لحل إشكالية التربية والتعليم والتي جعلت المغرب في مؤخرة الدول المتخلفة والضعيفة في زمن فشل البرنامج الاستعجالي وأنتم من تبنى ملف الهدر المدرسي وإشكالية التعريب ؟ أليس الهدر المدرسي وغياب الجودة ومعضلة التعريب وقضايا أخرى تتطلب مشروع انقاد حقيقي لمنظومة التربية والتكوين؟

أين الحلول العملية لإنقاذ 500 نقطة قروية تعيش ظروفًا شبيهة بعهود ما قبل القرون الوسطى ؟ فلا ماء ولا كهرباء ولا طرق ولا صحة و لا تعليم و لا مشاريع لإنقاذها، انه فعلا عمق المغرب المنسي الذي ينتظر من يلتفت إليه ، فإذا به يجد من يستعمله من جديد للوصول إلى الحكم، بتقديم برنامج انتخابي لم يؤتى به حتى في التصريح الحكومي و بالأحرى التطبيق ! أهكذا يتم السهر على الرعاية الخاصة للفئات الاجتماعية الأقل حظا كما نص عليها الدستور؟

أين مقترحاتكم فيما يخص الاقتصاد الإسلامي؟ أين مفهومكم للزكاة كبنية ضريبية قادرة على المساهمة في خلق الثروة؟ أين المنتوجات البنكية والمالية

بمرجعية إسلامية؟ أين الإطار المالي القوي والمنسجم لإنقاذ صندوق المقاصة؟
و لماذا تغييب و استبعاد آليات محاربة اقتصاد الريع، و تأثير الأزمة المالية
العالمية على التوازن المالي ببلادنا، و كذا الديون الأجنبية من تصريحكم؟ و لم
تناسيتم ملف الصيد البحري في الشق المتعلق بالعلاقة مع الاتحاد الأوروبي؟ و وفق
أي برنامج عملي واضح المعالم ستتم محاربة آفة المخدرات في عقر بورها، و
ظاهرة التهريب بالشريط الحدودي في ظل غياب إرادة حقيقية في هذا التصريح
لخلق بديل حقيقي يضمن به المرء قوت يومه؟

لقد كنا ننتظر مشروع شبيه بمشروع مارشال لتشغيل المعطلين، الذين
تضامنتم معهم السيد رئيس الحكومة لمرات عدة، لكن للأسف انطلق عملكم
الحكومي باشتعال النيران في الذات الأدمية عشية يوم تقديم التصريح، فأين هي
أجديات و آليات دعم الشغل عبر البحث عن مناصب للمعطلين أو تشغيلهم ذاتيا؟
و أي منظور لإصلاح شامل و عميق لمنظومة العدالة، دون خلق استراتيجية
محكمة لمحاربة الاختلالات و أوجه و لوبيات الفساد بقطاع العدل في ظل غياب
تصور واضح للنهوض بأوضاع أطر و موظفي و قضاة هذا القطاع باعتبارهم
محور كل إصلاح مرتقب، أسوة بالأنظمة المقارنة؟ و ما هو برنامجكم حول
الملفات العالقة في الحوار الإجتماعي في زمن لاتزال تنتهك فيه أبسط الحقوق
النقابية، حيث عدة إطارات لم تتوصل حتى بوصلات إيداع ملفاتها القانونية بعد؟
و ما مصير الملف الإجتماعي للأئمة الذين احتشدوا للتظاهر أمام هذه
المؤسسة في وقت سابق و تعرضوا للضرب و التعنيف، و كانوا وراء فوزكم
بالأغلبية، خصوصا و أنكم تراجعتم عن الوزارة الوصية لفائدة التقوقراط؟
و في الختام، يمكن اعتبار هذا التصريح برنامجا حكوميا يتضمن الخطوط
الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني،

و بالأخص في ميادين السياسة الإقتصادية و الاجتماعية و البيئية و الثقافية و الخارجية؟... أكد لا.

لذلك إننا في الحزب العمالي نعتبر جازمين أن هذا التصريح لا يرقى إلى مستوى برنامج حكومي يرمي لإرساء مجتمع متضامن يتمتع فيه الجميع بالأمن و الحرية و الكرامة و المساواة و تكافؤ الفرص و العدالة الاجتماعية و أدنى شروط العيش الكريم، لذلك قررنا أن نعارض حكومتكم السيد الرئيس، صحيح لم تحالف هذه المرحلة حزبنا في الحصول على عدد أكثر من المقاعد النيابية بسبب استمرار الفساد الانتخابي خصوصا استعمال المال و بشكل مفضوح و استغلال الدين، و بالرغم من ذلك فقرار تشكيل المجموعة النيابية بشكل مستقل، لدليل قاطع على الاستقلالية التامة لحزبنا في اتخاذ مواقفه و ترجمتها على أرض الواقع، سيما أن الاستمرارية في الشارع لن يقوى على منعها أحد.
و السلام عليكم.

رئيس المجموعة النيابية

النائب سعيد بعزیز

المجموعة النيابية للحزب العمالي – مجلس النواب

شارع محمد الخامس – الرباط

الهاتف: 0537679514 – 0537679759 الفاكس: 0537769325